الخزاعي يدعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه الشعب السوري

أكد نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي، أمس الخميس، على ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وفيما أوضح مستشار الأمن الوطني فالح الفياض، إن إرسال القوات العراقية إلى الحدود مع سوريا هدفه تجنب "الجماعات الإرهابية"، أشار أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي، إلى أن بلاده تابعت مع العراق منع إرسال الإرهابيين والأسلحة إلى سوريا.

□ بغداد / المدى

وقال بيان صدر عن رئاسة الجمهورية، عقب لقاء الخزاعي بأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي، واطلعت عليه "المدى": إن "العراق يدعم الحلول السلمية لحقن دماء السوريين"، مؤكدا على "ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية". وأضاف البيان أن "الخزاعي شدد على أهمية أن يتحمل المجتمع الدولي ودول المنطقة مسؤولياتهم تجاه تداعيات استمرار الأزمة في سوريا". وكان أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعد جليلي وصل، أمس أول الأربعاء، إلى العاصمة بغداد، قادما من دمشق، والتقى برئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ووزير الخارجية هوشيار زيباري، فضلا عن رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم. مستشار الأمن الوطني فالح الفياض، أوضح أمس الخميس، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع مع أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي، إن "سقوط بعض المخافر الحدودية بيد بعض الجماعات الإرهابية، ومقتل إدارات هذه المنافذ، مثل لنا مؤشر خطير على ما يمكن أن يحصل بعد سقوط النظام في سوريا".

وأكد الفياض أن "إرسال القوات العراقية وضبط الحدود كان لتجنب تأثير هذه الجماعات"، داعيا في الوقت نفسه "جميع دول المنطقة إلى التكاتف لمساعدة الشعب السوري مساعدة حقيقية بعيدا عن التسليح والتدخلات الأجنبية التي لن تؤدي إلى حل المشكلة في سوريا"، مشددا على ضرورة "خلق فرصة للتفاهم والحوار والحل السياسي على الأرض السورية".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي أعلن، مطلع آب الجاري، اتخاذ إجراءات أمنية وعسكرية بناءً على التطورات الجارية في سوريا، فيما أوضح قائد القوات البرية الفريق علي غيدان أنه أبلغ شخصيا الجهات المعنية في إقليم كردستان بشأن تقدم بعض الوحدات العسكرية لأخذ مواقعها في المنطقة المحاذية للإقليم على الحدود مع سوريا.

أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي، قال بدوره خلال المؤتمر: إن إيران تابعت مع الجانب العراقي منع إرسال الإرهابيين والأسلحة إلى سوريا، معتبراً أن الشعب السوري وشعوب المنطقة لا يقبلون أن تكون الولايات المتحدة الأميركية رافعة لراية دعم الديمقراطية.

وأضاف إن "الأطراف التي ترسل الأسلحة إلى سوريا لا تصبو إلى تحقيق الديمقراطية بل تريد الفتنة"، لافتاً إلى أن "ما تبعناه من أصدقائنا العراقيين هو الحيلولة دون إرسال الإرهابيين والأسلحة إلى سوريا".

وتابع بالقول: "من هذا المنطلق نحن نوفد زوارنا إلى سوريا لكن هناك من يوفد الإرهابيين والأسلحة إليها من أجل اعتقال الزوار وأبناء البلاد لذلك نعتبرهم كلهم من المسؤولين عن هذا السلوك الإرهابي".

واعتبر جليلي أن "الشعب السوري وشعوب المنطقة لا يقبلون أن تكون أميركا التي لها أقوى العلاقات مع الحكام الديكتاتوريين في المنطقة أن تكون رافعة لراية دعم الديمقراطية"، مضيفا "الديمقراطية يمكن أن تتجسد عبر الحوار والانتخابات لا عبر إرسال الأسلحة والإرهابيين".

وتشهد سوريا منذ ١٥ آذار ٢٠١١، حركة احتجاج شعبية واسعة بدأت برفع مطالب الإصلاح والديمقراطية وانتهت بالمطالبة بإسقاط النظام بعدما ووجهت بعنف دموي لا سابق له من قبل قوات الأمن السورية وما يعرف بـ"الشبيحة"، أسفر حتى اليوم عن سقوط ما يزيد على ٢٠ ألف قتيل بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان في حين فاق عدد المعتقلين في السجون السورية على خلفية الاحتجاجات الـ٢٥ ألف معتقل بحسب المرصد، فضلاً عن مئات آلاف اللاجئين والمهجرين والمفقودين، فيما تتهم السلطات السورية مجموعات "إرهابية" بالوقوف وراء أعمال العنف.

من جانبه، انتقد النائب عن تحالف الوسط المنضوي بالقائمة العراقية وليد المحمدي، قيام وزارة الأمن الوطني بتعميم أوامر بإبقاء النازحين السوريين القادمين من سوريا بعد يوم ٢٨ تموز داخل المخيمات وعدم السماح لهم بمغادرتها لأسباب أمنية.

وقال المحمدي في بيان صحفي، اطلعت عليه "المدى": إن هذه الأوامر جاءت مخالفة لقرار رئيس الوزراء نوري المالكي الذي يسمح بموجبه للاجئين السوريين بالانتقال إلى أحد أقاربهم داخل العراق بعد كفالتهم، وهذا ما تناقلته جميع وسائل الإعلام في حينها.

وأضاف "عندما سألنا الجهات المختصة قالوا لنا أن قرار رئيس الوزراء حدد اللاجئين الذين يسمح لأقاربهم بكفالتهم، هم اللاجئون الذين دخلوا العراق من يوم ٢٤ تموز ولغاية ٢٨ من الشهر نفسه، أما غيرهم فلا يسمح لهم بمغادرة مخيماتهم".

ووصف المحمدي هذه الإجراءات بـ"غير الصحيحة وغير اللائقة بالعراقيين"، مبينا "أما أن ندخل اللاجئين السوريين وندع أقاربهم يكفلونهم ونحسن معاملتهم، وأما أن لا نستقبلهم من الأصل، لينظروا أمرهم بالتوجه إلى بلدان أخرى، وكي لا يخرجوا من أوضاع سيئة ليدخلوا بأشبه ما يكون بمحاجر ومعتقلات داخل العراق"، بحسب تعبيره.

واختتم المحمدي كلامه بدعوة الحكومة الاتحادية إلى "مراجعة قرارها هذا وتسهيل أمر هذه العائلات المنكوبة التي فرت من سوء الأوضاع هناك وأن تتعامل معهم من المنطلق الإنساني وليس من منطلق أمني".

إلى ذلك، أعلن الوكيل الأقدم في وزارة الخارجية لبيد عباوي، إن العراق من ضمن الدول المشاركة في الاجتماع التشاوري الذي عقد في العاصمة الإيرانية طهران، مبينا إن الاجتماع يهدف لمساعدة الشعب السوري للخروج من الأزمة الراهنة، مشيرا إلى حضور عدد من الدول المعنية والمؤثرة إقليميا ودوليا وأبرزها روسيا.

من جانبه، أكد وزير الخارجية الإيراني علي صالحي في تصريح صحفي، "نهدف من خلال هذا الاجتماع إلى إيجاد حلول من اجل إيقاف العنف بين الطرفين"، مبينا أن موقف إيران مع حل الأمور سلميا من اجل استقرار المنطقة.

من جهته، أعلن المكتب الإعلامي للأمم المتحدة، أن كوفي عنان المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا لن يشارك في اجتماع طهران بشأن سوريا، وذكر المكتب أن عنان لن يرسل أي ممثل عنه إلى الاجتماع.

وفي السياق نفسه، كشف مصدر من مكتب رئيس حركة الوفاق الوطني إياد علاوي، أن الأخير يجري حالياً مباحثات مع دولة الإمارات العربية بشأن آخر تطورات الأحداث السورية التي تلعب فيها دول الخليج دوراً محورياً. وقال المصدر في تصريح أوردته وكالة "الإخبارية"، إن جولة علاوي التي بدأت بأربيل وتركيا وقطر تناولت المستجدات الخطيرة للأزمة السورية وحالة الجمود السياسي بين الكتل العراقية التي أثرت على دول المنطقة برمتها.

وأضاف: أن المرشح لمنصب وزير الدفاع النائب طلال الزوبعي رافق علاوي في جولته الإقليمية وتم التداول بمسألة المنصبين الأمنيين الشاغرين لوزارتي الدفاع والداخلية، وسبل تنفيذ الإصلاحات الحقيقية وتطبيق ما تم الاتفاق عليه لحلحلة الأزمة السياسية.

وأوضح أن المباحثات تناولت الصراع السوري وتدخلات الدول الكبرى والتحذير من تكرار تجربة دخول العراق وما حصل طوال تسع سنوات.

السنيد يؤكد وجود توازن دستوري في جميع الطيارين المتدربين على الـ(F١٦)

بغداد / المدى

نفت لجنة الأمن والدفاع النيابية، عدم وجود توازن دستوري في الطيارين الذين تم إرسالهم للتدريب على طائرة (F١٦) والطائرات الأخرى.

ونقلت وكالة "الفرات نيوز"، عن رئيس اللجنة حسن السنيد، قوله أمس الخميس: إن هناك توازنا دستوريا وقانونيا من جميع الطوائف وليس من طائفة واحدة، في جميع الطيارين الذين يتدربون على طائرات (F١١) وعلى الطائرات الأخرى، وعلى خريجي الكليات العسكرية وحتى خريجي كلية الطيران.

وأضاف إن هناك لغطاً من بعض الكتل السياسية على أن التدريب حصرا فقط للكرد، وهذا اللغط موجود لأنهم غير مطلعين على الأمر.

وكان عدد من السياسيين انتقدوا خلال الأيام الماضية إرسال وجبة من الطيارين للتدريب على قيادة طائرات (F١٦) في الولايات المتحدة الأميركية جميعهم من طائفة دينية واحدة.

نائب: مجلس النواب لا يمتلك القدرة على مراقبة أداء البنك المركزي

بغداد / المدى

كشف عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية سلمان الموسوي، عن عدم قدرة مجلس النواب على مراقبة أداء البنك المركزي بسبب افتقاره إلى الخبراء في الإدارة المالية والمصرفية.

وقال الموسوي في بيان صحفي، اطلعت عليه "المدى": إن محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي رفض في وقت سابق أن يكون البنك خاضعا لإشراف السلطة التنفيذية باعتباره هيئة مستقلة وإن الدستور جعل رقابة البنك المركزي مرتبطة بمجلس النواب.

وأكد الموسوي "عدم وجود آلية مناسبة لدى مجلس النواب لمراقبة أداء البنك المركزي ما أدى إلى حدوث أخطاء تظهر بين الحين والآخر"، مشيرا إلى أن "الرقابة على البنك تحتاج إلى خبراء في الإدارة المالية والمصرفية ومتخصصين بالمحاسبة وهذا ما لا يملكه مجلس النواب". وشدد على ضرورة أن تكون الرقابة على البنك المركزي مشتركة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لأهمية هذا المفصل الذي يعد الركيزة الأساس في وضع السياسة المالية للبلد "وإذا ما وقع بأي خطأ فأن ذلك سينعكس سلبا على الشارع". وأشار الموسوي إلى أنه "على السلطة التنفيذية أن تمتلك أشخاصا متخصصين في هذا المجال إضافة إلى الآليات المناسبة للمتابعة". وتابع بالقول: طالبنا لأكثر من مرة أن يتعامل البنك مباشرة مع المستورد العراقي حسب إجازة الاستيراد من خلال فتح اعتماد له، وأن يحاسب على البضاعة التي تدخل البلاد، لكن البنك تعامل مع عدد محدود من المصارف ولا نعرف آلية هذا التعامل حتى الآن".

السعد تطالب بتخصيص أموال لجهاز الاستخبارات من الميزانية التكميلية

بغداد / المدى

طالبت النائب عن كتلة الفضيلة سوزان السعد، أمس الخميس، بضرورة تضافر جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية لرصد ميزانية خاصة بجهاز الاستخبارات من الموازنة التكميلية للعام الحالي.

وقالت السعد في بيان صحفي، اطلعت عليه "المدى": إن من أهم أسباب تراجع الوضع الأمني في البلد هو ضعف الجهد الاستخباري الذي يُعد أهم مفصل من مفاصل الوزارات الأمنية وعليه تقع مسؤولية إيصال المعلومات وكشف المخططات الإرهابية قبل وقوعها.

وأضافت إن "تمويل جهاز الاستخبارات في وزارة الداخلية حصرا من موازنة الوزارة على الرغم من إنه يحتاج إلى مبالغ كبيرة للنهوض بأعبائه وتأدية مهامه على أكمل وجه، وهذا ما أدى إلى ضعف هذا الجهاز الحيوي".

ودعت السعد "الجهات المعنية بالعمل على تخصيص مبالغ خاصة بهذا الجهاز لتأمين الضربات الاستباقية للقوى الإرهابية التي عاثت بالبلد وأمن مواطنيه والقضاء على الخلايا النائمة بعيدا عن يد العدالة".

يذكر أن اللجنة المالية في مجلس النواب، أعلنت في وقت سابق عن أن المجلس قرر إعادة الموازنة التكميلية إلى الحكومة وألزمها بالتصرف بالفائض من واردات بيع النفط وفقا لأحكام المادة ٢٣ من قانون الموازنة الاتحادية.

وكان مجلس الوزراء، قد صادق في وقت سابق على مسودة قانون الموازنة التكميلية بمبلغ يصل إلى ١١ تريليون دينار.

ويشهد الوضع الأمني تدهورا كبيرا من خلال التفجيرات الأخيرة التي شهدتها العديد من المحافظات، إضافة إلى عودة ملحوظة لعمليات الاغتيالات بالأسلحة الكاتمة للصوت كان آخرها اغتيال سكرتير وزير الثقافة، أمس الأول جنوبي بغداد.

الكردستاني يضع شروطاً للتصويت ونواب ينتقدون الكتل السياسية

خلافات الساسة تؤجل إقرار قانون المحكمة الاتحادية مرة أخرى

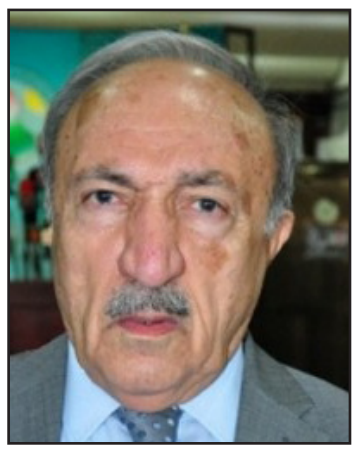

بغداد / المدى

صرح القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، أمس الخميس، بأن الكرد لن يصوتوا على قانون المحكمة الاتحادية في حال منح حق النقض لفقهاء الدين، فيما انتقد القيادي في الكتلة البيضاء النائب عزيز شريف المياحي، عدم احترام الكتل السياسية لتوصيات المرجعية الدينية في النجف.

وقال عثمان في حديث لوكالة "السومرية نيوز" الإخبارية: إن "التحالف الكردستاني ليس مع إعطاء حق النقض لفقهاء الدين، لاسيما مع وجود فقرة واضحة في الدستور تؤكد أنه لا يجوز تشريع قانون مخالف لثوابت الإسلام".

ولفت إلى أن "التحالف الكردستاني وبعض الكتل كان لهم طلب بإعطاء حق مشابه لخبراء القانون في حال الإصرار على منح حق النقض لفقهاء الدين".

واعتبر عثمان أن "المحكمة الاتحادية الحالية أفضل من المحكمة التي سيجري تشكيلها"، مشيرا إلى أن "المحكمة التي ستشكل ستكون عبارة عن فيتو مقابل فيتو"، مشددا على أن "التحالف الكردستاني لن يصوت على قانون المحكمة الاتحادية، إذا لم يعط حق النقض لخبراء القانون".

يشار إلى أن مجلس النواب أجل التصويت على مشروعي قانوني مجلس القضاء الأعلى، والمحكمة الاتحادية العليا، أكثر من مرة كان آخرها الاثنين الماضي بسبب الخلافات السياسية.

وكان مقرر مجلس النواب محمد الخالدي، أعلن في ٦ آب ٢٠١٢، أن رئاسة المجلس قررت تأجيل التصويت على قوانين المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى وأعضاء مفوضية الانتخابات إلى ما بعد عطلة العيد، فيما أشار إلى أن تأجيل عقد جلسات المجلس إلى ٢٨ آب الحالي تم وفقا لرغبة أعضائه.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي طالب، في الرابع من نيسان ٢٠١١، مجلس النواب بالتريث في تشريع خمسة قوانين مهمة هي قانون مجلس القضاء الأعلى وقانون المحكمة الاتحادية وقانون ديوان الرقابة المالية وقانون المفتشين العموميين وقانون هيئة النزاهة، فيما رفض رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي طلب المالكي، مؤكدا سعي البرلمان لتشريع تلك القوانين بأسرع وقت ممكن لإبعاد القضاء عن التأثيرات السياسية ومكافحة الفساد.

من جانبه، انتقد القيادي في الكتلة البيضاء النائب عزيز شريف المياحي، عدم احترام الكتل السياسية لتوصيات المرجعية الدينية في النجف.

وقال المياحي في بيان صحفي، اطلعت عليه "المدى": إن المرجعية الدينية في النجف "أكدت مرارا وتكرارا على ضرورة نبذ الطائفية والمحاصصة الحزبية والتركيز على مصلحة الشعب ولكن ما جرى في مجلس النواب هو تهميش مقصود لتلك التوصيات"، بحسب تعبيره.

وأضاف إن "المحاصصة المقيتة التي سخرها مجلس النواب في قانون المحكمة الاتحادية واختيار أعضاء المفوضية المستقلة للانتخابات، هو أمر معيب بحق مَن صوّت لهم الشعب العراقي، وهو تهميش مقصود لتوصيات المرجعية وترسيخ لمبدأ الطائفية المجملة تحت مسمى التوافق السياسي".

وأكد المياحي أن "استمرار الخلافات بين القوى السياسية والتأجيل المستمر لإقرار القوانين المهمة والتوزيع على أساس المحاصصة هو أمر نرفضه في الكتلة البيضاء وحذرنا منه مرارا وتكرارا لان الاستمرار بهذا الأسلوب سيخلق فجوة وانعدام ثقة بين المواطنين والسياسيين".

النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري، انتقد بدوره ما حدث في الأيام الماضية من منازعات في مجلس النواب لإقرار بعض القوانين وعلى رأسها المحكمة الاتحادية.

ونقلت وكالة "أنباء بغداد الدولية" عن الجبوري قوله: إن "المحكمة الاتحادية أجلت كثيرا وفي أكثر من مناسبة وهذا مستغرب لأنه جاء عكس تطلعات النواب بالتصويت عليها عند عقد الجلسات في الأيام الماضية".

وأشار الجبوري إلى أنه "كان من المفترض أن يصوت عليها قبل عام لاسيما بعد قراءتها الثانية في آذار ٢٠١١ لكن الخلاف السياسي وقف حائلا دون تمريرها في مجلس النواب"، عادا المعرقل الوحيد لتمرير أي قانون لاسيما موضوع المحكمة الاتحادية هي الكتل السياسية وصراعاتها والتوافقية التي لابد أن تكون حاضرة وبقوة.

وأوضح أن "أصل الخلاف على المحكمة الاتحادية هو بعد الفقهاء المتخصصين بالشريعة الإسلامية مما يعني هل سيعطون حق النقض الفيتو أم لا، أم هم مجرد استشاريين أم لا"، معتبرا أن "الخلل وراء هذا الأمر هو الدستور كونه حدد أن تشكل المحكمة الاتحادية من القانونيين والقضاة وفقهاء الشريعة الإسلامية لكنه لم يحدد دور كل واحد منهم ولم يحدد الأعداد الرئيس وإنما كان داخل الدستور ما ينص على أن ينضم بقانون في حينه".

وأضاف الجبوري أن "مجلس القضاء يريد أن يكون مجرد استشاري لا أكثر بعيدا عن القرار أما جهات أخرى فتريد أن تذهب إلى أبعد من العضوية، وهي تريد فيتو وصناعة قرار وتدخّل من قبل الفقهاء والتي تصدر من المحكمة الاتحادية".